المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
فريق الاتحاد المغربي للشغل

الرباط في: 03/11/2025

سؤال كتابي رقم: 8300

إلى السيد وزير الصناعة والتجارة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: بخصوص الحوار الاجتماعي بغرف التجارة والصناعة والخدمات

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيد الوزير المحترم، رغم الضمانات الدستورية والقانونية التي يحضا بها لحوار الاجتماعي، ورغم محاولات الجامعة الوطنية لموظفي الغرف المهنية وجامعاتها المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، ومطالبتها في أكثر من مناسبة بفتح حوار قطاعي باعتباره الإطار الدستوري والقانوني الأنجع للوقوف على القضايا والمشاكل العالقة وإيجاد الحلول المناسبة لها.

لكن للأسف الشديد اختارت وزارتكم تجاهل هذه المطالب، والتهرب من تحديد جدولة زمنية للحوار، والاستمرار في نهج أسلوب التسويف والمماطلة، في محاولة لضرب حق الموظفين في المفاوضة الجماعية وتجاهل مطالبهم الملحة المتمثلة أساسا فيما يلي:

* إصلاح النظام الأساسي لموظفي غرف التجارة والصناعة والخدمات الجامد منذ سنة 1981؛
* مركزة أجور الموظفين ضمانا لانتظام صرفها، وتعزيزا لاستقرارهم المهني والاجتماعي؛
* وضع هيكلة إدارية عصرية تراعي خصوصية القطاع وطبيعة المهام الإدارية للموظفين؛
* اعتماد المقاربة التشاركية في معالجة الإشكالات المرتبطة بنظام التقاعد؛
* مأسسة الحوار الاجتماعي تنفيذا للاتفاق بين الحكومة والاتحاد المغربي للشغل في إطار جولات الحوار الاجتماعي المركزي؛
* دعم جمعيات الأعمال الاجتماعية لموظفي غرف الصناعة والتجارة والخدمات وتمكينها من الوسائل الضرورية للارتقاء بأدوارها الاجتماعية والنهوض بخدماتها؛
* وضع برامج للتكوين والتكوين المستمر، وفق الاحتياجات الواقعية للموظفين؛
* تمكين الموظفين حاملي شهادة الدكتوراه من تراخيص اجتياز مباريات التعليم العالي؛
* وضع آلية ومعايير واضحة للحركة الانتقالية للموظفات والموظفين بين غرف القطاع.

السيد الوزير المحترم؛ إن مطلب فتح حوار اجتماعي بقطاع غرف الصناعة والتجارة والخدمات، ليس هدفها في حد ذاته، بقدر ما هو فرصة للتباحث حول المطالب المشروعة لموظفي الغرف

والمتمثلة أساسا في إخراج نظام أساسي منصف ومحفز خاص بهم، إسوة بنظرائهم بغرف الصناعة التقليدية، وإيجاد حلول عملية لمشكل مقرات العمل، وإقرار مركزية الأجور، ومعالجة ملفات الترقية، وبرامج التكوين المستمر، ودعم الأعمال الاجتماعية، إلى جانب الإشكالات المرتبطة بالتقاعد...

لكن التردد وغياب الجرأة السياسية في إيجاد حلول عادلة ومنصفة لهذه القضايا الملحة، وتعطيل الحوار الاجتماعي، وعدم الإنصات إلى مقترحات الجامعة الوطنية لموظفي الغرف المهنية، حال دون استثمار اللحظة، وخلق أجواء اجتماعية إيجابية بالقطاع، بما يساهم بالنهوض بهذا القطاع الهام وإرساء مناخ اجتماعي إيجابي.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن مدى استعدادكم للوفاء بهذا الالتزام الدستوري والقانوني وفتح حوار اجتماعي جاد ومسؤول مع الممثلين النقابيين لموظفي غرف التجارة والصناعة والخدمات؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

سليك نور الدين